وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملتقى العلمي الدولي الخامس حول:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير

يومي 25 و 26 ماي 2016 – جامعة امحد بوقره – بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ورقة بحثية بعنوان: المناطق الحرة الصناعية للتصدير– التجربة الماليزية

شلالي فارس أستاذ محاضر ب جامعة امحمد بوقرة بومرداس

عميرة أيمن: طالب دكتوراه – جامعة محمد بن احمد (وهرا ن 2) – ميدان علوم التسيير – تخصص حوكمة المنظمات وإدارة الموارد البشرية.

الهاتف:0776819724 – Email : amira.aimenmaster@gmail.com

الملخص:

تعتبر المدن والمناطق الصناعية كمورد اقتصادي مهم في بلدان العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء، وذلك لما لها من دور في توفير فرص العمل ومكافحة البطالة، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة للأفراد، كما أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان مدفوعات الاقتصاد القومي.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن التطرق إلى مفهوم ونشأة المدن والمناطق الصناعية في العالم عموما، مع الإشارة إلى المحطات التاريخية المشاركة في إنشاء تلك المناطق والمدن الصناعية، بتسليط الضوء على التجربة الماليزية (والتي تعتبر من مجموعة النمور الآسيوية)،كأحد تجارب الدول الآسيوية الصناعية الرائدة مثل سنغافورة وتايوان و كوريا الشمالية ، والتي امتازت بتطور المناطق الحرة الصناعية فيها، وتبين الدراسة مدى أثر هذه المناطق على تنويع الصادرات وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصا والاقتصاد الماليزي بصفة عامة ودعم نموهالمستمر والذي احتل المرتبة 18 عالميا.

الكلمات المفتاحية: المناطق الصناعية، الاستثمار الأجنبي، التصدير ، الناتج المحلي الإجمالي.

Résume:

Considérant les villes et les régions industrielles comme des ressources économiques importantes dans les pays développés et sous développes, à cause du rôle dans la fourniture de possibilités d'emploi et lutte contre le chômage, et donc d'améliorer la qualité de vie des personnes, et l'augmentation des exportations conduisant à une augmentation du PIB et d'améliorer la balance des paiements de l'économie nationale.

Grâce à cette étude, peuvent être adressées au concept et à l'émergence des villes et des zones industrielles dans le monde, en faisant référence aux stations historiques qui participent à la création de telles zones et les villes industrielles, soulignant l'expérience de la **Malaisie** (Groupe des tigres asiatiques),comme l'une des expériences des principaux pays industrialisés d'Asie comme **Singapour et Taiwan et la Corée du Nord**, qui a été caractérisée par le développement des villes et des régions où franche industrielle, et l'étude montre l'ampleur de l'impact de ces régions pour diversifier les exportations et l'augmentation du PIB et en particulier l'économie **Malaisienne** en général et de soutenir la croissance continue, qui est classé 18 dans le taux de croissance mondiale.

Les mots clés: **zones industrielles, les investissements étrangers, le PIB, l'exportation.**

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية وكنتيجة للتطور التكنولوجي والصناعي، ازداد عدد المجمعات الصناعية في العالم بشكل كبير وانتشرت المدن والمناطق الصناعية أيضا بالعديد من دول أوروبا والاتحاد السوفييتي، وبدأت فكرة المدن والمناطق الصناعية الحرة للتصدير في التبلور والظهور منذ القرن العشرين، لدى الكثير من دول العالم، مثل بريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأت الخطوات الأولى فيها بداية القرن العشرين، حيث استغرق إنشاؤها سنوات طويلة.

أما بالنسبة للبلدان النامية، فان برامج التقدم والتطوير الصناعي تستخدم العديد من تصميمات المدن والمناطق الصناعية الحرة للتصدير كوسيلة من الوسائل المساعدة في ازدهار الصناعات الصغيرة وفي تحقيق اللامركزية الصناعية.

وكتجربة رائدة في مجال المناطق الصناعية الحرة للتصدير والتي تعتبر كرافعة للنمو والازدهار الاقتصادي فيما يخص تطوير الصناعة، يمكن اعتبار "**ماليزيا**" أهم تجربة يمكن الاستفادة منها، وقد مرت هذه الدولة بعدة تغييرات هيكلية حيث أثبتت الحكومة مع مرور الزمن الأثر الإيجابي في تنويع الصادرات الوطنية والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد، والتي كانت محور سياستها الاقتصاديةة، والذي يدور حول تحفيز الصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وقد استطاعت ماليزيا بتنوع صادراتها وتقليل اعتمادها على مداخيل بيع المواد الأولية (كالمطاط والتن) أن تتجاوز الآثار السلبية لانهيار أسعار بيع المواد الأولية (ماعدا عام 1986م) وكذلك التقلبات الحادة في أسعار الصرف ومن المهم أن تقوم جميع مؤسساتنا الجزائرية الأكاديمية منها والتنفيذية بدراسة هذه التجربة والنظر في كيفية الاستفادة منها لتطوير وتنويع اقتصادنا الوطني من خلال تعزيز الصادرات، والابتعاد عن الدخل الريعي للنفط.

ومن خلال الجهود التي تسعى من خلالها الدولة الماليزية لدعم وتطوير الاقتصاد الماليزي الناشئ، وتحقيق أهدافها وممارسة عملها وفقا لأحكام القانون الدولي، وباعتبار الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة كمؤسسة تسويقية ، تعمل على إنشاء مدن ومناطق صناعية حرة للتصدير تتمتع بمواصفات ومقاييس عالمية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إليها، وتقديم كافة الخدمات المطلوبة من بنى تحتية متطورة، وجميع التسهيلات المتنوعة والحوافز المغرية، يمكن عبر هذه المدن والمناطق الصناعية توفير كثير من فرص العمل، وما يترتب عن ذلك من رفاهية مستوى المعيشة وزيادة الناتج المحلي ومن ثم زيادة الدخل القومي عن طريق التصدير.

ولمعالجة كافة جوانب الموضوع والإلمام بأسس البناء المنهجي للدراسة، تم التطرق للعناصر التالية:

- **مفهوم ونشأة المناطق الحرة الصناعية للتصدير.**
- **التجربة الماليزية ومراحل تطور الصناعة بها.**
- **مراحل تطور نظام الحوافز والامتيازات المقدمة من قبل الحكومة الماليزية المناطق الحرة الصناعية للتصدير.**
- **الآثار المترتبة على الاستثمار في المدن والمناطق الحرة الصناعية الماليزية.**

وعلى ضوء ما سبق طرحة يمكن الوصول إلى إشكالية الدراسة الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

- **ما مدى نجاح ماليزيا في تنمية الصناعة وتنويع صادراتها من خلال مساهمة المناطق الحرة الصناعية للتصدير في دعم القطاع الصناعي الماليزي وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟**

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية كالأتي:

- ما المقصود بالمناطق الحرة الصناعية للتصدير؟ وفيما تكمن أهميتها؟
- ما واقع التجربة الماليزية بالنسبة للمناطق الحرة الصناعية؟
- ما هي الحوافز والامتيازات الماليزية للاستثمار في المناطق الحرة الصناعية للتصدير؟ وما هي الآثار المترتبة عن ذلك؟

أولا: مفهوم و نشأة المدن والمناطق الصناعية

تعود فكرة المناطق الحرة الصناعية إلى عصر الإمبراطورية الرومانية حيث أقيمت هذه المناطق بغرض جذب التجارة الدولية العابرة، فقد كانت هذه المناطق تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية واقتصرت أنشطتها على تموين السفن وإعادة شحنها، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية.

1. نشأة المدن والمناطق الصناعية للتصدير.

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى وتحديدا في عهد الإمبراطورية الرومانية، وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر" **ديلوس** "في بحر "**إيجا**"، حيث انشأ العديد منها في ذلك الوقت وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، ولتحقيق مصالح وأهداف الإمبراطورية.[1]

ولذا كانت مدينة " **شانون– Shannon**" غرب "**ايرلندا**" أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات والتي أنشئت عام 1959م، تلتها في فترات زمنية متلاحقة إقامة مناطق حرة في" **بورتويكو**" عام 1962م، وفي الهند عام 1965م، وتيوان والفلبين والدومنيك والمكسيك، وبنما والبرازيل...الخ..[2]

أما تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مدينة مانشستر ببريطانيا عام 1896 ، ثم لحقتها منطقة صناعية أخرى أقيمت بالقرب من مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899 ، وبعدها بخمس سنوات أقيمت منطقة صناعية أخرى في مدينة نابولي الايطالية في سنة 1904 ، ثم بدأت هذه الظاهرة في الانتشار في منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل الدول المتقدمة والنامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية.[3]

ففي البلدان الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية كان إنشاء المناطق الصناعية كجزء من الخطة الرامية إلى زيادة النمو الصناعي، وتطوير المناطق، وتخطيط المدن، ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان إلى خارج المحيط

.

.

العمراني، وتوفير العمالة الكاملة في المناطق المتخلفة فيها، أما بالنسبة للدول النامية فقد شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من عمليات إنشاء المدن والمناطق الصناعية، حيث اعتبرت وسيلة فعالة ومهمة في خطط التنمية.

فعلى سبيل المثال فقد تم إنشاء أربع مناطق صناعية في جمهورية مصر العربية سنة1973 ، وفي المغرب تم إنشاء أول منطقة صناعية في العام 1960 ، وكذلك الأمر في كل من اليمن وسنغافورة والفلبين مع نهاية عام 1970.[4]

وعلى ضوء ما تم عرضه يمكن التطرق إلى التجربة الماليزية في إنشاء المدن والمناطق الصناعية، حيث تعتبر من الدول الإسلامية النامية، مما يجعل تطبيق تلك التجارب على مدننا ومناطقنا الصناعية داخل الجزائر أمر مجدي من الناحية الاقتصادية نظرا للتشابه المحقق في نوعية الإنتاج، وحجم الاستثمارات، ومستوى الضريبة على الأرباح الذي يتراوح مابين (25 %)إلى (40 %) ، كما أن هناك تشابه بين الجزائر وماليزيا في إجراءات التراخيص لتلك المدن والمناطق الصناعية من حيث أنها تتضمن متطلبات شاملة.

ونظرا للفوائد الاقتصادية المترتبة عن هذه المناطق، قامت العديد من الدول بإنشاء عدد كبير منها، وقد بلغ عددها عالميا في الفترة الممتدة مابين 1970- 1998 إلى ما يزيد عن 178 منطقة صناعية حرة على اختلاف أنواعها وأنشطتها، كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عدد هذه المناطق وصل عام 2002 إلى 3000 منطقة، والجدول التالي يبين الانتشار الواسع لبعض هذه المناطق حول العالم وعددها وبداية أنشطتها:[5]

الدولة	عدد المناطق الحرة	تاريخ بدا نشاطها	الدولة	عدد المناطق الحرة	تاريخ بدا نشاطها
سنغافورة	**22**	**1815**	**اندونيسيا**	**01**	**1973**
الصين	**18**	**1979**	**سوريا**	**06**	**1952**
المكسيك	**17**	**1965**	**الأردن**	**05**	**1973**
ماليزيا	**14**	**1971**	**الإمارات**	**07**	**1985**
كوريا الجنوبية	**03**	**1971**	**مصر**	**07**	**1973**

المصدر: محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،ط1، 2007، ص: 07.

عرفت المناطق الحرة الصناعية للتصدير ازدهارا وتوسعا لافت ، بحيث أصبحت متواجدة في 130 بلدا في سنة 2006 بعدد يفوق 3500 منطقة مقابل 25 بلدا فقط في سنة 1975، وهي تضم طاقة إنتاجية تقدر ب 66 مليون عامل وعاملة منهم 40 مليون في الصين وحدها، و تقدم في هذا الباب سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية كنماذج يحتذى بها، دون ذكر سياقها التاريخي، وخصوصا ظروف الحرب الباردة.[6]

2. مفهوم المدن والمناطق الصناعية:

من خلال التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمدن والمناطق الصناعية في العالم نجد أنها لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الصناعية، لذا من الضروري مناقشة مفهوم المنطقة الصناعية الحرة فضلا عن أربعة مفاهيم، وهي

الميدان الصناعي، ومنطقة الصناعة ، والمجمع الصناعي ، والمناطق الصناعية المؤهل في محاولة لإبراز جوانب التشابه والاختلاف بين المفاهيم المذكورة.

ا. **المنطقة الصناعية:** هناك تعاريف متعددة للمنطقة الصناعية منها أنها " عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة ، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم" [7]

ب. **الميدان الصناعي:** يعرف الميدان الصناعي بأنه " عبارة عن قطعة أرض لها مواصفات معينة تقع ضمن النسيج الحضري للمدن مخصصة للصناعة، ويتم تقسيمها وتخطيطها بشكل منسق وفق خطة شاملة تحقق التكامل في الهيكل الحضري وظيفيا وجماليا، حيث تقدم كافة الخدمات والتسهيلات التي تتطلبها المنطقة من أجل خلق بيئة صناعية مناسبة وهناك نوع من التجانس للصناعات الموجودة بداخله.[8]

ج. **منطقة الصناعة:** تعرف بأنها أجزاء من استعمالات الأرض في مركز حضري أو مركز ضاحية مقيدة ومصممة للاستخدام الصناعي بشكل إداري أو رسمي على وفق ضوابط محددة، وهي تشمل نوع الصناعة وكثافتها والمتطلبات الأخرى، ولا توجد وظيفة تنموية مقدمة في منطقة الصناعة، وإنما فقط تحديد تنظيمي بتخصيص الأرض للنشاط الصناعي.[9]

وتعرف منطقة الصناعة كذلك بأنها " منطقة لم تجر عليها أية تحسينات ، وهي معدة للاستخدام الصناعي، وتكون جزءا من خطة التصميم الأساسي للمدينة .[10]

د. **المجمع الصناعي:** يعرف بأنه " نوع من أنواع التكتل الصناعي وذلك لوجود ترابط صناعي بين الصناعات المتقاربة، ومخرجات أحد هذه الصناعات، تستخدم كمدخلات لصناعة أخرى، أي هناك ارتباط تكنولوجي وإنتاجي، وتسمى باقتصاديات التكتل وهي ذات مردودات ايجابية للمراكز الحضرية (المدن) وللصناعات أيضا ".[11]

هـ. **المناطق الصناعية المؤهلة:** تقع المناطق الصناعية المؤهلة، في المدن والمناطق الصناعية التي تؤمن مرافق البنية التحتية،كالحوافز التي يحتاج إليها المشروع الجديد للنجاح، والتقدم بطلب الحصول على موقع في إحدى المدن الصناعية إجراء منفصل عن إجراءات طلب تأهيل منتج للتمتع بإعفاء المناطق الصناعية المؤهلة من المعوقات التطويرية.[12]

وعليه يمكن تقديم تعريف اقتصادي للمناطق الصناعية الحرة للتصدير كما يلي:

"هي جزء محدد من قبل جهة إدارية تشريعية أعلى وتكون معزولة عن أراضي الدولة الأخرى يسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود الإدارية والتنظيمية وفي حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها، وسعيها لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية"[13]

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهمية المناطق الحرة من خلال النقاط التالية:[14]

– قدرة المناطق الحرة على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الإعفاءات والحوافز التي تقدمها، مما يسهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة.

– تنمية المبادلات التجارية عامة، وتجارة الترانزيت خاصة

– الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين

– توفير فرص العمل

– المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تطوير المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة، إضافة إلى التأثير الإيجابي في مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل والمواصلات والمرافئ والتامين.

– التكامل الصناعي إذ يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أخرى أو خارج المناطق الحرة

– جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة

– تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية :وذلك عن طريق استغلال المواد الأولية والخام في عملية التصنيع بدلاً من تصدير الموارد والمواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جداً

– التدريب والتنمية البشرية :حيث تسهم المناطق الحرة في توفير فرص لتدريب الأيدي العاملة وتعزيز قدرة الموارد البشرية المحلية التي تم توظيفها في الشركات المستثمرة في هذه المناطق

– تنشيط تجارة الخدمات :تشتمل على الخدمات المالية والاستشارية والمتضمنة خدمات البنوك والتأمين والدراسات والوساطات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وهي الخدمات التي يزداد الطلب عليها في المناطق الحرة لتكون بمنزلة تسهيل للأنشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة وخارجها.

ثانيا: التجربة الماليزية في المدن والمناطق الصناعية الحرة للتصدير:

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب المتميزة في إنشاء المدن والمناطق الصناعية للتصدير، والتي حققت ارتفاع كبير وملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تطوير القطاع الصناعي لديها ويمكن تجسيد ذلك في الجدول التالي، انظر الملحق (رقم 02)

الجدول رقم(01): نسبة نمو الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة (2009– 2016)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.714-%	7.156%	5.5%	5.2%	5.1%	5.1%	5%	5%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى: المراقب الاقتصادي، لمؤشرات الاقتصادية لماليزيا لسنة 2010
www.economywath.com/economic-statistic/contry/maleshia

تصنف ماليزيا من الدول النامية الصناعية، والتي حققت أعلى نمو للناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة (% 7.156) في عام 2010 بمقابل أدنى قيمة (سالبة) للنمو لها والتي بلغت (-1.714%) في سنة 2009، وهذا يجعل ماليزيا تحتل المرتبة(33) في التصنيف العالمي وفقا لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الجدول التالي يمكن تقديم بعض المؤشرات الاقتصادية للنمو الصناعي في ماليزيا لسنة 2010.

الجدول رقم(02): بعض المؤشرات الاقتصادية للنمو الصناعي في ماليزيا سنة 2010.

معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	**21.297 %**
معدل الادخار الوطني الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي	**33.113 %**
معدل التضخم كنسبة من متوسط أسعار المستهلك	**1.7 %**
حجم الصادرات الكلية	**12.91 %**

المصدر: بالتصرف استنادا إلى: المراقب الاقتصادي، لمؤشرات الاقتصادية لماليزيا لسنة 2010
www.economywath.com/econ-omic-statistic/contry/maleshia

أما معدل الاستثمار داخل ماليزيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي (% 21.297)،كما بلغ معدل الادخار الوطني الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي(% 33.113) ، أما معدل التضخم كنسبة من متوسط أسعار المستهلك فبلغ (% 1.7) في حين بلغ حجم الصادرات الكلية قيمة (% 12.91) من الناتج المحلي .[15]

ومما سبق تبين انه من الملائم دراسة التجربة الماليزية المتميزة لما لها من فوائد كثيرة فيما يخص تطوير التنمية الصناعية و اعتبارها كأحد الدول التي يجب الاقتداء بها مع مراعاة اختلاف الظروف بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ولهذا يمكن التطرق لبعض الجوانب التحفيزية والامتيازات المقدمة من قبل الدولة الماليزية لتطوير المناطق الصناعية الحرة للتصدير، وكذا الآثار المترتبة على الاستثمار في هذة المناطق بدافع تحقيق نمو صناعي للبلاد.

1. مراحل تطور الصناعة في ماليزيا

ويمكن تقسيم تطور الصناعة في ماليزيا التي انتقلت فيها من بلد رئيسي في تصدير المطاط والتن إلى بلد رئيسي في تصدير القفازات المطاطية والأجهزة الالكترونية والكهربائية إلى أربع مراحل في التصنيع وهي كالتالي :[16]

- **المرحلة الأولى** : وكانت في الستينات إلى أوائل السبعينات من القرن الميلادي الماضي وتركزت السياسات على دعم الصناعات الإحلالية بدلا من الاستيراد مثل صناعة الغذاء والشراب والبلاستيك والمواد الكيميائية
- **المرحلة الثانية** : وكانت في السبعينات إلى أوائل الثمانينات من القرن الميلادي الماضي وتركزت السياسات على دعم الصناعات ذات التوجه التصديري كصناعة الالكترونيات والمنسوجات وغيره ا، وكانت السياسات الحكومية قد وفرت جوا مناسبا وملائما للاستثمار الأجنبي ، ووفرت بنية تحتية جيدة وعمالة محلية مدربة وبأسعار منافسة ومناطق صناعية حرة وحوافز ضريبية وتفضيلية، وتملك أجنبي مباشر لأي مصنع يصدر أكثر من **80%** من إنتاجه خارج البلاد . وقد كانت أمريكا واليابان وسنغافوره وبريطانيا من أكثر الدول استثماراً في ماليزيا.

- **المرحلة الثالثة** : والتي كانت في عقد الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الميلادي الماضي التي تركزت السياسات الحكومية فيها على دعم الصناعات الثقيلة والمرتكزة على المعرفة والموارد المحلية كصناعة زيت النخيل والسيارات الوطنية والاسمنت والحديد.
- **المرحلة الرابعة** : والتي بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي وإلى عام **2010** وتركزت السياسات الحكومية فيها على دعم الصناعات ذات التقنية العالية كصناعة الأدوية والكيميائية والبتروكيميائية والصناعات التي تقدم خدمات مساندة لعملية التصنيع كالمعامل والمختبرات والتسويق والتوزيع والإمداد ، ويكفي أن نعلم أن الاستثمارات في القطاع الصناعي في الفترة ما بين **1998م** وحتى فبراير من عام **2003** بلغت **4000** مشروع استثماري بمبلغ قدره 24 بليون دولار أمريكي منها **62%** استثمارات أجنبية و **38%** محلية وطنية من القطاع الخاص ، وقد وفرت هذه الاستثمارات أكثر من **400 ألف وظيفة**.

هذه الاستثمارات لم تحقق فرصا وظيفية جديدة للعمالة المحلية وزيادة العملة الصعبة في احتياط البلاد فحسب ، بل قدمت رأس المال والتقنية والخبرات الإدارية والتسويقية لتعزيز مكانة الصادرات الماليزية بالعالم ، وهذا المثال على التطور الصناعي الهائل الذي حصل في ماليزيا فصناعة الأجهزة الالكترونية قبل ثلاثين عاما كان يضم شركات قليلة والعمالة فيها لا تزيد على **600 عامل** ، أما اليوم فأصبحت هذه الصناعة بها أكثر من **900 منشأة** يعمل بها أكثر من **335200 عامل** وبحجم صادرات سنوي يزيد على **52** مليار دولار أمريكي.

2. عوامل جذب وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا

استقطبت ماليزيا حتى الآن أكثر من 5000 شركة أجنبية من أكثر من **40 بلدا** لتأسيس مشاريعهم، وكثير منهم من وسعوا ونوعوا عملياتهم في البلاد، مما يعكس ثقتهم في ماليزيا كموقع لمشاريعهم التجاريةِ، وهذا من خلال ما يلي:[17]

1.2. القوة الاقتصادية: وهي تتمثل في الموارد الاقتصادية مثل الموارد الطبيعية، النفط الخام، الغاز الطبيعي، القصدير الأخشاب، زيت النخيل والمطاط ، وقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي 6 % في 2014 ، وحددت المدخرات الوطنية الإجمالية ب **30.9٪** من إجمالى الدخل القومي ، وكان معدل دخل الفرد **34123 رينغيت ماليزي** أي ما يعادل (**10426**)دولار أمريكي، و قدر معدل البطالة ب **2.9%** ، ونسبة التضخم ب **3.2%**

2.2. تطوير الأعمال الحيوية: وهذا جراء الاقتصاد الموجه نحو السوق والقطاع المالي والمصرفي المتطور، بما في ذلك مركز "**لابوان**" المالي والأعمال التجارية الدولية والممارسات القانونية والمحاسبية التى تستند إلى النظام البريطاني ومجتمع الأعمال المحلي الكبير ذو التاريخ الطويل في العلاقات التجارية الدولية ومجتمع الأعمال الأجنبي الكبير في جميع قطاعات الأعمال التجارية، روابط تجارية واسعة النطاق وبلغت قيمة إجمالي التجارة **1.45 تريليون رينغيت ماليزي** في **2014**.

ويمكن إظهار بعض العوامل الرئيسية التي كانت سبب في نجاح ماليزيا الكبير لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهي:

3.2. جذب الاستثمارات: وذلك من خلال ما يلي: الاستقرار السياسي– توليد اقتصاد يقوم على أساس السوق الحر–عمالة يافعة ومتعلمة ومتدربة وأسعارها منافسة– بنية تحتية متميزة– توجه حكومي صادق ومخلص لجعل البلد بيئة جذب للمستثمرين، مع العلم أن ماليزيا اليوم تمثل المقر الرئيس لأكثر من 5000 شركة أجنبية حيث استقرت وتنوعت استثماراتها وأصبحت جزءا من اقتصاد البلد

4.2. تشجيع الصادرات: تمثلت السياسات التي انتهجتها الحكومة الماليزية من أجل تشجيع وتنمية الصادرات خلال الثلاثين سنة الماضية وكيفية الاستفادة منها على واقعنا المحلي بالجزائر:

ا– قيام الحكومة الماليزية ممثلة في وزارة التجارة و الصناعة بتقديم العديد من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة بكافة أشكالها وأنواعها خصوصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب– استصدار سياسات مالية مناسبة هدفها إيجاد حزمة من الحوافز الضريبية والإعفاءات والحسومات وذلك لتنمية الصادرات وتتركز هذه الحوافز فيما يلي:

ا– إعفاءات ضريبية تصل إلى حد 25% من قيمة الصادرات المباعة للمصانع ذات التوجه التصديري؛

ب– علاوة تصدير تصل إلى 3% من قيمة الصادرات وذلك لصالح المصانع المحلية والأجنبية بماليزيا؛

ج– إسقاط المصاريف ذات الصلة بترويج الصادرات من حساب الضرائب : وهذه المصاريف تشمل : الدعاية الخارجية والعينات المجانية، دراسات السوق من أجل التصدير،كلفة الخدمات الفنية بعد البيع، علاقات عامة ذات صلة بالتصدير، المشاركة وحضور المعارض التجارية محلياً وعالميا ، مصاريف السفر والإقامة لموظفي المنشأة من أجل التصدير، ومصاريف مكاتب المبيعات الخارجية؛

د– توفير الضمانات على قروض التصدير خصوصا للأسواق الجديدة والناشئة؛

هـ– إسقاط الضرائب المحلية والرسوم على البضائع المخصصة للتصدير.

5.2. سياسات هيكلية ملائمة: تتلخص فيما يلي:

أ– قيام هيئة متخصصة بترويج الصادرات الوطنية وذلك : من خلال توفير المعلومة عن البلد المستهدف ونشر التقارير الدورية والسنوية عن آخر المستجدات في عالم المال والتجارة التي تحوي المؤشرات الاقتصادية للدول المستهدفة بالتصدير؛

ب– إنشاء مناطق صناعية حرة في أماكن مناسبة ومحددة (هناك اثنتا عشرة منطقة صناعية حرة في ماليزيا حالياً) كذلك سمحت الحكومة بقيام مصانع مرخصة أخرى في ماليزيا خارج تلك المناطق الصناعية الحرة وتتمتع بنفس المزايا المعطاة في المناطق الحرةالصناعية للتصدير ؛

ج– قيام وزارة التجارة والصناعة الماليزية بتوعية المصدرين الماليزيين بالفرص التجارية الواعدة والقيام بدراسة الأسواق وكذلك تقديم المساعدة لرجال الأعمال الأجانب الراغبين في التواصل مع رجال الأعمال الماليزيين؛

د– قيام هيئة تنمية الصادرات بترتيب حضور المعارض والمنتديات الاقتصادية وإرسال الوفود التجارية؛

هـ– قيام الحكومة الماليزية بعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة من أجل تسهيل دخول المنتجات الماليزية وكذلك وضع الضمانات على المعاملات التجارية من أجل حفظ حقوق المصدرين الماليزيين في تلك الدول .

6.2. سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: قامت الحكومة بوضع قوانين استثمار أجنبي منافس حتى أصبح مستوى الاستثمار الأجنبي في البلد يمثل 65% من دخل الحكومة في عام 2001م.

– 5. قيام الحكومة بالسعي الحثيث في ربط المصانع الصغيرة والمتوسطة الماليزية بالشركات والمصانع الأجنبية في المناطق الصناعية الحرة وذلك بهدف انعاش الاقتصاد المحلي ووضعت الحوافز والاعفاءات الضريبية المناسبة للطرفين.

3. المناطق الصناعية الماليزية: تتمركز معظم الصناعات في ماليزيا بشكل رئيسي في أكثر من (**200**) مجمع صناعي و(**18**) مدينة ومنطقة صناعية تم إنشائها في كل أنحاء البلاد، ومواقع جديدة مجهزة بالكامل بالبنى التحتية كالطرق ومصادر المياه والكهرباء والاتصالات، وتم إنشاء المجمعات الصناعية المتخصصة في ماليزيا لتوفير متطلبات صناعات معينة، وأمثلة ذلك هي المجمع التكنولوجي الماليزي في" **بوكيت جليل– كوالالامبور**" ومجمع "**كليم**" للتقنية العالية في ولاية "**كيده الشمالية**" التي تغطي متطلبات الصناعات التي تعتمد على التقنيات المركزة والضخمة ونشاطات البحث والتطوير، ويعد المجمع التكنولوجي الماليزي واحدا من أكثر المراكز تطورا وشمولا في البحث والتطوير للصناعات المبنية على المعرفة، يمتد على مساحة (**300**) **هكتار**، والمرحلة الأولى منه تشمل (**12**) مبنى مجهز بأحدث التقنيات وله وظائف معينة، وشمالا يوجد مجمع "**كليم**" للتقنية العالية بمساحة (**1450 هكتار**)، وهو أول مجمع وطني للتقنية العالية متكامل تماما، إلى جانب توفير أفضل بنية تحتية لتصنيع التقنيات العالية والبحث والتطوير، وتركز الخطة الرئيسية للمجمع على جودة الحياة داخل المنطقة المكتفية ذاتيا، أما وسائل الراحة المشمولة بالخطة تتضمن مركز تسوق ومستشفى ومؤسسات تعليمية ومراكز استجمام وترفيه، كما أن هناك عدد من المدن والمناطق الصناعية التي تعتبر ركيزة النمو والتنمية داخل ماليزيا ونذكر منها.[18]

1.3. مدينة "اسكندر ماليزيا" الصناعية في جنوبي ولاية "جوهر": وهي المنطقة المعروفة سابقا بمدينة "**اسكندر للتنمية**" وهي تتربع على مساحة (2217 كيلو متر مربع)، حيث أن ما تم انجازه من المشروع حوالي(% 70) ، أما الباقي سيتم انجازه على مرحلة أخرى مستقبلا، ويتوقع أن توفر فرص عمل لغاية 2025 حوالي (800 ألف)فرصة عمل، كما ستشيد عدد من الإنشاءات التي تخدم المدينة الصناعية بالدرجة الأساس وتسهم في إمدادها بالمستلزمات الضرورية للإنتاج والصناعة .[19]

2.3. المنطقة الاقتصادية الشمالية: وهي توجد في المنطقة الشمالية لماليزيا، وهي تمثل حلقة وصل بين كلا من منطقتي"**برليس**" و"**كيداه بينانغ الشمالية**"، وتعتبر منطقة في طور الإنشاء حتى العام 2025 لتعد منطقة اقتصادية عالمية توفر فرص عمل لما يقارب (4الاف) فرصة عمل، علما بان نسبة الاستثمارات الأجنبية المساهمة فيها تتعدي 60 % من حجم الاستثمارات الكلية في تلك المنطقة .[20]

3.3. منطقة الساحل الشرقي الصناعية: تعتبر من المناطق الصناعية الرائدة في تحقيق نمو اقتصادي لم يشهد له مثيل في ماليزيا، كما أنها من اكبر المناطق الصناعية في آسيا، وهي تمتد على الساحل الشرقي من "**كيرته**" إلى "**بيكان**" في "**باهانج** "، حيث تمتد على مساحة (**390 ألف هكتار**) ، تعمل هذه المنطقة على أساس نظام لا مركزي، يتم فيه تعزيز الأنشطة الصناعية والتجارية بشروط الرسوم التفضيلية، كما أنها مزودة ببنية تحتية متطورة، وعدد من البرامج القائمة على المعرفة وبناء القدرات، ويتوقع منها أن توفر وظائف تقدر ب (**40 ألف**) وظيفة جديدة.[21]

4.3. مدينة" ساراواك" للطاقة المتجددة الصناعية: وهي مدينة صناعية للطاقة موجودة قي منطقة" **ساراواك**" والهدف من إنشائها تسريع النمو الاقتصادي داخل ماليزيا وتوفير فرص العمل لسكان المناطق المجاورة، حيث تنتج هذه المدينة (**28 ألف**) ميغاواط من الطاقة، لاسيما الطاقة الكهرومائية، مما يتيح أسعار تنافسية للطاقة الكهربائية داخل ماليزيا وتشجيع الاستثمار لتوليد الطاقة والصناعات كثيفة الطاقة.[22]

من خلال ما سبق يمكن القول ان التجربة الماليزية في المدن والمناطق الصناعية من التجارب المتميزة والتي تستحق من الدول النامية الاقتداء بها، لما أفرزته تلك التجربة من إضافات نوعية وكمية على الاقتصاد الماليزي، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو ا خلال الربع الثالث من العام **2011** على الرغم من البيئة الاقتصادية المليئة بالتحديات في ظل توقعات تباطؤ النمو العالمي وأزمة ديون أوروبا، فقد حقق نمو بنسبة (**5.8%**) على أساس سنوي خلال الشهور الثلاثة المنتهية في 09/30/ 2011، وبأعلى من توقعات المحللين عند(**4.8%**)، وذلك في أعقاب نموه (**4.3%**) في الربع الثاني، وكان قطاعي الخدمات والصناعة داخل المدن والمناطق الصناعية هما المحركان الرئيسيان للنمو، حيث نما الأول بنسبة (**7%**) والثاني بنسبة (**% 5.1**) خلال عام **2011**

كما أفادت هيئة إدارة الإحصاءات الماليزية التابعة لوزارة التجارة الدولية والصناعة الماليزية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ماليزيا ارتفعت بنسبة (**% 42**)ليبلغ بذلك حجم الاستثمارات مع نهاية **2011** ما نسبته (**8.2**)**مليار دولار أميركي** مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغ حجم الاستثمارات (**5.8**) **مليار دولار** وترجع إدارة الإحصاءات الماليزية سبب ذلك لعدد من المشاريع من المنتجات المعدنية، الكهربائية، الإلكترونية، والكيميائية، والتي تمت المصادقة عليها داخل المدن والمناطق الصناعية في ماليزيا حيث بلغ نسبة الاستحواذ لتلك الاستثمارات الأجنبية على المشاريع القائمة في تلك المدن ما يعادل **% 90** أو يزيد، حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية داخل تلك المدن والمناطق الصناعية الماليزية نسبة **% 73.4** من إجمالي الاستثمارات داخل ماليزيا في جميع القطاعات الأخرى.[23]

كما بلغ متوسط الاستثمارات الماليزية الخارجية حوالي **677 مليون دولار عام 2010** ،و ارتفعت إلى **2026** مليون دولار في العام **2011** .[24]

ولمزيد من تحسين بيئة الاستثمار في ماليزيا ودعم نقل التكنولوجيا وتدفق المهارات الأجنبية فيها، فقد حررت الحكومة بصورة أكبر سياسة توظيف الموظفين المغتربين، حيث يسمح للشركات باستقدام الموظفين المغتربين، إضافة إلى ذلك، يسمح للشركات الأجنبية" بالوظائف الرئيسية "وهي الوظائف التي يشغلها الأجانب بصورة دائمة .[25]

ثالثا: مراحل تطور نظام الحوافز والامتيازات المقدمة من قبل الحكومة الماليزية للمناطق الصناعية للتصدير:

تبلور ذلك في عدة مراحل تاريخية تضمنت عدة تسهيلات وحوافز وامتيازات مقدمة من الحكومة الماليزية وهي كالأتي:

1. تضمنت الحوافز الممنوحة في عام **1958** إعفاءات ضريبية لفترة تمتد من سنتين إلى خمس سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيماويات وصناعة الطباعة والنشر.

2. تم إدخال تعديلات في عام **1968** على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال،و شملت إعفاءات لضريبة الأرباح والتي تراوحت بين سنتين إلى عشر سنوات، واستقطاعات ضريبية للاستثمار تراوحت بين 25% إلى 40 % من تكلفة رأس المال.

3. تركز الترويج في السبعينات على الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وتضمن ذلك إنشاء عشرة مناطق صناعية حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات والنسيج ، حيث تم تقديم سلسلة من الحوافز والتسهيلات تضمنت ما يلي:[26]

– خدمات البنية الأساسية المدعومة وتسريع الإجراءات الجمركية.

– الإعفاءات الجمركية والضريبية على الصادرات.

– إعفاء المناطق الصناعية من قوانين الملكية.

4. وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات في عام **1986** ، تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات ومنح الإعفاءات والحوافز الضريبية ويتلخص ذلك في ما يلي:[27]

– السماح للأجانب بالاستحواذ على (**100 %**) من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير (**80%**) أو أكثر من منتجات تلك الشركات.

– السماح للشركات التي تصدر ما بين (**51%– 79%**) بنسبة مناظرة لحقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

– السماح للشركات بنسبة تتراوح ما بين(**20%– 50%**) من منتجاتها بتملك ما نسبته (**51%**) من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركات.

– السماح للشركات التي تستطيع تصدير (**20 %**) فقط أو اقل من منتجاتها أن تمتلك بحد أقصى (**30%**) من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركة.

– يمكن للشركات وفقا لقانون تشجيع الاستثمارات، الحصول على بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت بإنتاج بعض المنتجات المنصوص عليها في ذلك القانون.

–إعفاء جزء من الضرائب المستحقة على الدخل للشركات التي تعمل في مجالات صناعية محددة (مثل الموجهة للتصدير) والتمتع بميزة خصم كلا من المصروفات الخاصة بترويج الصادرات، وكذا أقساط تأمين ائتمان الصادرات وذلك عند احتساب الضرائب.

– تقديم الحوافز لجميع المستثمرين للقيام بعمليات البحوث والتطوير وكذلك تدريب العمالة المحلية.

– قيام الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول تضمنت حماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وإمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية وحرية تحويل الأرباح والعوائد ورأس المال للخارج.

– إنشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزي لتكون المركز الوحيد المتعامل مع الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب.

– قامت الحكومة في **1990** بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار والذي يقاس بالمكون التقني والقيمة المضافة، وكما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالإمداد والتنسيق والإدارة .[28]

– مراجعة شاملة لسياسة الحوافز في 1991 بهدف تنظيمها وتوجيها وتقوية المردود الضريبي منها وتشجيع تنمية الصناعات ذات القدرات التنافسية، وقد اتخذت في ذلك عدد من الإجراءات:

– تقليص نطاق الإعفاءات الضريبية وتحديد الاستقطاعات الاستثمارية (**% 70**) من الدخل كأقصى حد.

– منح حوافز خاصة لتشجيع المشاريع الإستراتيجية والمشاريع عالية التقنية، البحوث والتطوير، التدريب والمشاريع الداعمة للتشابك الصناعي.

– إلغاء الحوافز غير الفعالة، وتلك التي تعارض مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

رابعا: الآثار المترتبة على الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية الماليزية: إن الاستثمار في المدن والمناطق الصناعية أعطى دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا ، وكان لهذا الاستثمار آثار على استخدام الموارد الصناعات المحلية ، القوى العاملة المحلية والبيئة الطبيعية في ماليزيا وذلك على النحو التالي:

1. استخدام الموارد المحلية: إن الصناعات المعتمدة على الموارد والتي تقوم بإنتاج منتجات المطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية تعتمد كثي ا رً على الموارد المحلية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية.

2. المؤسسات والصناعة المحلية: إن المكون المحلي للمدخلات التي تستخدم في الشركات الكهربائية وشركات الالكترونيات يتزايد بمرور الوقت، حيث أن هناك عدد كبير من الشركات التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للالكترونيات وللشركات الأخرى في مناطق عمليات التصدير ، كما إن الشركات المحلية تقوم بتزويد الشركات متعددة الجنسيات في ماليزيا بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام.

3. العمالة المحلية: شهدت شركات النسيج والالكترونيات والتي تساهم فيها استثمارات الشركات متعددة الجنسيات ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة فيها من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة ، ومع وقوع الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا وهروب كبير لرؤوس الأموال من تلك الدول وانخفاض معدلات النمو وإتباع سياسات مالية ونقدية متشددة، أدت إلى تسريح العمالة وانخفاض الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، وكذلك انخفاض الأجور الحقيقية نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار، ومع هذا فقد كانت ماليزيا من أقل الدول تأثرا بالأزمة، حيث رفضت إتباع توصيات صندوق النقد الدولي لإدارة الأزمة.[29]

حيث تبنت سياسات مالية ونقدية توسعية إلى جانب فرضها قيود على تحركات رؤوس الأموال بعد أن كان حسابها الرأسمالي والمالي محررا ، كما أن أسواق العمل في ماليزيا تتصف بالمرونة من جهة، ومغادرة العمال الأجانب الذين كانوا يعملون في أكثر القطاعات تاثرا فور وقوع الأزمة من جهة أخرى، مما يعني أن ماليزيا قامت بتصدير جزء كبير من البطالة لديها، بالإضافة إلى إتباع ماليزيا لبعض السياسات بغرض مواجهة مشكلتي البطالة وانخفاض مستويات المعيشة منها:

– التوسع في برامج تأهيل العاطلين عن العمل تمهيدا لالتحاقهم في مجالات مختلفة.

– تقييد العمالة الأجنبية حيث تم إعادة نحو (200) ألف عامل من قطاع التشييد إلى أوطانهم فضلا عن تأجيل تجديد إقامة نحو (700) ألف عامل أجنبي.

– تدعيم النقابات العمالية التي لم تكن تلعب دور سياسي مؤثر بسبب قلة أعدادها وزيادة القيود القانونية والضوابط الحكومية الرسمية المفروضة على تنظيمها.

– اتخاذ عدد من الإصلاحات في سوق العمل تضمنت ربط الأجر بالإنتاجية.

– رفع كفاءة الإدارة وزيادة مرونة ساعات العمل.

– إتباع أسلوب التسريح المؤقت بدلاً من التخفيض الكلي.

– تأسيس عدد من الصناديق بغرض مساعدة الفئات ذات الدخل المحدود ، وكان من أهمها صندوق إقراض العاملين والذي استفادت منه نسبة كبيرة من العاملين المستغنى عنهم.

– تدعيم التعليم الأساسي والثانوي والحفاظ على ميزانية التعليم دون خفض، وتوجيه دعم اكبر للمنح الدراسية.[30]

4. النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية: إن أحد الملامح الرئيسية في تخطيط المدن والمناطق الصناعية في ماليزيا هو التخطيط البيئي، والذي يهدف إلى زيادة إنتاجية العامل ، تحسين الصحة البدنية والذهنية لقوة العمل والتقليل من الأضرار البيئية في المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن، ما انعكس على نمط التخطيط للمدن والمناطق الصناعية داخل ماليزيا كما فرضت الحكومة الماليزية على جميع المشروعات الجديدة أن تجتاز اختبار تقييم الأثر البيئي قبل إصدار الترخيص.[31]

الخلاصة

لقد كان للقوانين والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية ومنها قانون الاستثمار الأجنبي أكبر الأثر في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي لإقامة المناطق الحرة الصناعية للتصدير، ومع وجود السياسات التحفيزية لترويج الصادرات أدى هذا كله إلى التحول التدريجي والمتسارع نحو التصدير والابتعاد عن الاعتماد شبه الكلي على بيع المواد الأولية مثل المطاط والتن، وبالمقابل تم الاتجاه إلى الاعتماد على استيراد الآلات والمعدات ذات الصلة بمصانع التصدير، مما يقودنا إلى استنتاج وجود علاقة طردية بين حجم الصادرات الصناعية وحجم الاستيراد لتلك المواد والمعدات والتقنية الإنتاجية للمصانع التصديرية وتطور الصناعة عموما، ويبقى التحدي مستمرا للصناعات الماليزية الرائدة والمتلخصة في صناعة المنسوجات والمنتجات المرتبطة بالمطاط والتي مثلت 30% من حجم الصادرات المصنعة و70% من إيرادات التصدير الماليزي بينما تنحصر بقية الصادرات في المنتجات الكهربائية والالكترونية وهذا يعني أن أي تذبذب في الطلب على المنسوجات والمنتجات ذات الصلة بالمطاط قد يؤثر بشكل سلبي على وضعية الصادرات الماليزية، كذلك هناك تقوقع في وجهة الصادرات الماليزية للأسواق العالمية فحوالي 50% من الصادرات الماليزية يتجه نحو اليابان وأمريكا وسنغافورة والاتحاد الأوروبي وبالتالي أي انحسار في اقتصاديات تلك الدول قد يكون له انعكاسات سلبية على الاقتصاد المحلي،

وتبقى التجربة الماليزية رائدة وجديرة بالتحليل والتأمل ، ومن المهم الاستفادة منها، والاهم هو مراجعة الحكومة الجزائرية ما قامت به حتى الآن والنظر في كيفية الخروج من مأزق الاعتماد شبه الكلي على صادراته ا النفطية ومحاكاة التجربة الماليزية والاستفادة منها فيما يخص إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

- **النتائج:**

– تعتبر ماليزيا ذات تاريخ عريق في تصدير المواد الأولية (مثل المطاط والتن) اللذان يمثلان 75% من حجم الصادرات الماليزية عند استقلال البلد في عام 1957م بحوالي نصف الدخل الوطني وكانت الصادرات الصناعية اللانفطية لا تمثل إلا 9% من الناتج المحلي في ذلك الوقت.

– التحول التدريجي في السياسات الحكومية الماليزية خلال السنوات العشر الأولى بعد الاستقلال ، حيث ركز الدعم الحكومي في المقام الأول على الصناعات الإحلالية للمواد المستوردة ثم بعد ذلك انتقل الدعم الحكومي إلى سياسات أكثر انفتاحاً لاستقطاب الصناعات القائمة على أساس التصدير وذلك ابتداء من عام 1971م وكانت نتيجة ذلك أن أصبح المطاط وألتن لا يمثلان أكثر من 2% من مداخيل الصادرات في عام 1996م بينما 98% من مداخيل

الصادرات أصبح يأتي من المواد المصنعة، والمنتجات البترولية، وزيت النخيل ، وتعتبر هذه النقلة نوعية في عملية تنويع مصادر الدخل الوطني وتجربة فريدة جديرة بالدراسة والتحليل لكثير من الدول ومنها الجزائر.

– تمتعت ماليزيا خلال الثلاثين عاما الماضية بمعدل نمو سنوي قدر ب 7% مما جعلها من الدول القلائل في العالم التي تمتعت بنسب نمو عالية ولفترات طويلة واحتلالها المرتبة الاقتصادية 18 عالميا، مما يؤكد بأنها تجربة تستحق الدراسة ونموذجاً يحتذى به في كثير من دول العالم.

- **التوصيات:**

من خلال الدراسة لتجربة ماليزيا للاستثمار في المناطق الحرة الصناعية للتصدير، يمكن تقديم بعض التوصيات الهادفة لتطوير النمو الصناعي والتصدير على مستوى الاقتصاد الجزائري:

– تفعيل إرادة سياسية ذات توجه حكومي صادق ومخلص لجعل البلد بيئة جذب للمستثمرين ، مع العلم أن الجزائر اليوم تمثل الوجهة الاستثمارية والاقتصادية للعديد من الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار، وذلك لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، ويد عاملة مؤهلة وبأسعار منافسة وبيئة اقتصادية مشجعة على الاستثمار.

– تطوير نظام الحوافز والامتيازات الجزائري بما يتلاءم مع القدرات والمؤهلات الاقتصادية الداخلية لإنشاء المناطق الحرة للصناعة، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ومحاكاة التجارب الرائدة في مجال المناطق الصناعية مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا الشمالية.

– جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال وضع إجراءات وقوانين ضريبية وربحية تساعد في تهيئة المحيط الاستثماراتي ودعم آلية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق سياسات حكومية داعمة وتهيئة البنى التحتية المتقدمة والقوى العاملة المؤهلة.

– وضع خطط إستراتيجية متوسطة وبعيدة الأمد لتنويع الصادرات الاقتصادية من خلال رؤية مستقبلية تهدف للتخلي عن الاقتصاد الريعي النفطي الوحيد الدخل، بالإضافة إلى الاعتماد على تطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في إرساء التنويع الاقتصادي للدخل المحلي الإجمالي.

- **قائمة المصادر**

1. عبد الرحمن، عبد الله، التنمية الصناعية في العالم الثالث، العدد3، 1994، ص: 131

[2] –Thierry amorlette / Patrck Rassat : stratégie fiscale internationale Edition n°3 Maxima, Paris, P.15 .& Amelie Dubé : Les zones franches " documente et publications N°.08 Janvier 2008.

3– صالح حسن، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، ط1، دار الشروق للنشر، عمان– الأردن، 2009، ص:261.

4 – الساعد يوسف، دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2003، ص:13.

5- محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،ط1، 2007، ص: 07.

6- تقرير الكونفدرالية الدولية للنقابات ومنظمة العمل الدولية، 2012، ص: 02- Maroc zones franches, droits des travaailleurs et strategies syndicales

7- الأمم المتحدة ، " دليل تأسيس المناطق الصناعية في الدول النامية ، نيويورك" ،1997 ، ص. 6

8- Buck , P.William, "The industrial park" John Wiley and sons I.td, New York, 1980, p.291.

9- الشماع ، سميرة كاظم، "تحليلات الموقع الصناعي "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص: 37.

10- مطاريد ، ناهد محمد ، " العوامل المؤثرة على الأداء التصديري لشركات المنسوجات والملابس الجاهزة بالمناطق الصناعية المؤهلة" ، مجلة البحوث الإدارية ، العدد الأول ، القاهرة ، مصر، 2007 ، ص41 .

11- ماجد محمد، أهمية اقتصاديات التكتل للمواقع الصناعية وأثرها على التنمية القومية والإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العراق، 1990، ص: 24.

12- القدرة محمد،" اثر الاستثمار على توفير فرص العمل في المدن الصناعية في فلسطين "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 ، ص39 .

13- محمد ناجي الزبيدي، فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص: 19.

14- - سمير شرف، وآخرون، دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 27، العدد 4، 2005.

15- المراقب الاقتصادي، لمؤشرات الاقتصادية لماليزيا لسنة 2010 www.economywath.com/economic-statistic/contry/maleshia

16- سالم بن مطر الغامدي، ما يمكن تطبيقه من تجربة ماليزيا في المملكة العربية السعودية، كلية الإدارة والتخطيط، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، مجلة اليوم، العدد 11202، 2004/02/15.

17- Bank Negara Annual Report 2014 & Matrade Press Release: Malaysia's Trade Performance for the year 2014.

http://www.mida.gov.my/home/why-malaysia/posts/?lg=ARB -Powered by TCPDF (www.tcpdf.org)

18- هيئة تنمية الصناعة الماليزية،" مناطق النمو الاقتصادي الماليزي2011 ، http://www.mida.gov

19- هيئة تنمية الصناعة الماليزية ، " مدينة اسكندر ماليزيا الصناعية- http://www.irda.com.2011

20- هيئة تنمية الصناعة الماليزية، المنطقة الاقتصادية الشمالية . http://www.ncer.com

21- هيئة تنمية الصناعة الماليزية ،" منطقة الساحل الشرقي الاقتصادية .http://www.ecerdc.com

22- هيئة تنمية الصناعة الماليزية ،" مدينة ساراواك للطاقة المتجددة" .http://www.sarawakscore.com

23- دائرة الإحصاء المركزية الماليزية ، "إحصائيات المدن والمناطق الصناعية الماليزية لعام 2011 . www.statistics.gov.

24- شحاتة سمير ،" المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية :النموذج الماليزي للتنمية "، الصفحة الاقتصادية ، مجلة الاهرام، العدد 30، 2011، ص5

25- عبد العظيم عادل ،" التجارب الدولية : تجربة ماليزيا" ، المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص ص: 33- 38.

26- عبد العظيم عادل،" التجارب الدولية : تجربة ماليزيا "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002 ، ص: 31.

27 -Nail Mohamed Ibrahim. M, The importance of industrial zones on economic growth within the Gaza Strip: A case study of Gaza Industrial Estate, magister-economic sc, Palestine- Gaza, 2011-2012, p: 32.

28- عبد العظيم عادل،" التجارب الدولية : تجربة ماليزيا" ، المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص:31.

29- عبد العظيم عادل ،" التجارب الدولية : تجربة ماليزيا" ، المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص: 32

30- عبد العظيم عادل، نفس المرجع، ص ص: 32-33.

31- عبد العظيم عادل، نفس المرجع، ص ص: 33-35.

: